

توقيف السيارات في وسط بيروت بـ500 ليرة و1000 و2000 الكترونياً
!العدادات عادت...الى شوارع معدودة



قالوا إنها ستكون في البلد لكنني لم أشاهد إحداها بعد"، قال حارس أحد المباني الواقعة على طرف الوسط التجاري للعاصمة. الأرصفة تنتظرها شرطة السير وأصحاب المحال التجارية والداخلون خلسة. الناس أيضاً ستكون حدثاً حضارياً في بيروت. عدادات إلكترونية. وعلناً إلى المدينة سنزّين الأرصفة كخرسات (Horodateurs) لتوقيف السيارات الأشجار، وستكون جاهزة للعمل في 29 من الشهر الجاري، إلا أن البحث عنها يعتبر عملية شاقة اليوم. فالدخول إلى الوسط التجاري، الساحة الأولية المقترضة لانتشار العدادات، يشبه التيه في منطقة أمنية لم تعد معروفة مداخلها ومخارجها للمتغيب عن المنطقة فترة من الزمن. الوسط المقسم إلى مناطق مقطعة موصلة بالاسلاك الشائكة والمربعات الاسمنتية، تضع فيه العدادات ولا تميّز. لكنّها تجاوزت في الوقت الحاضر حتى إشعار آخر ترفع فيه احتلالات ساحات المدينة لتندفق حركة المارة والسيارات في شرايينها من جديد

الشرطي الذي ركن دراجته إلى جانب الطريق، تقياً ظلال شجرة وارفة مغروسة بين حجارة الرصيف. قال إن العمل بالعدادات سيساعد على التقليل من عجة السير. وأضاف: "لن يركن أحدهم سيارته بشكل عشوائي بحجة أنه يشتري أغراضاً أو ينتظر أشخاصاً، سيختار زاوية". تعتبر موقفاً لا مخالفة قانونية في استخدامه

الشارع حيث وقف الشرطي كان قليل السيارات. فالدخول إلى مناطق داخل الوسط التجاري ممنوع أمام السيارات والظروف الأمنية التي لم تنته مفاعليها بعد، لا تجيز للسيارات الوقوف أمام عدد كبير من الأبنية والمكاتب والمراكز الرسمية. الوسط تكنة عسكرية تراقب المارة فيها عيون أجهزة الدولة و"حزب الله" وكاميرات "سوليدير". مواقف السيارات الكثيرة الموزعة داخلها وعلى جنباتها، عجت كمثل كل يوم بمئات السيارات



ألف ليرة للساعة

صفت السيارة آخر ما عمّر الله"، قال أحدهم وهو يقترب من باب المبنى الباركينغ (موقف السيارات) مفوّلاً وما بقي في محلّ قريب"، وأضاف وهو يستعجل صعود الطوابق. العدادات الإلكترونية لم تبلغ بعد هذه الشوارع، لأن تركيبها سيقتصر في هذه المرحلة على شوارع معدودة، على سبيل التجربة. "يا خبيّ ألف ليرة بيدفعا الواحد ولا يأتي "الونش" (قاطرة الشرطة) ويرفع السيارة"، مضي السائق في حديثه. وأضاف: "البلد صار كاراجاً ما فيك تمشي. وين ما رحت عجة ومخالفات. هيدا بصف سيارته بنص الطريق وهيدك بدو يجيب أولاده من المدرسة ومراة عند اللحام ورجال بالدكانة (...). الحالة مش معقولة وهيدي بتساهم بحلها". السائق استعاد مشاهد من ذاكرته وروى كيف أن العدادات كانت تعمل في ساحة البرج (ساحة الشهداء اليوم) في الخمسينات وكيف أنها كانت من يوميات

الناس الذين اعتادوا وجودها



الحراسة

لكن اذا كان نظام توقيف السيارات الجديد في بيروت سيسهم في تنظيم حركة المرور بفاعلية فإنه أيضا يهدد أرزاق آلاف الحراس الذين يعملون في المواقف والمطاعم والأندية الليلية والفنادق. فمهنة خدمة السيارات ، والرائجة في بيروت (valet parking) واستلامها من أصحابها لركنها تحديداً، ستتقلص تدريجياً أمام النظام الجديد وسيتحول العاملون فيها ضحايا عمل ينحو باتجاه الانقراض. أصحاب المراكز السياحية والخدماتية سيرتاحون من تكاليف معاشات الحراس ولن يؤثر عليهم النظام الجديد، بحسب صاحب أحد المقاهي

العاملون في الحراسة اذاً قلقون على مستقبل أعمالهم كما حال العاملين في المواقف الذين يشعرون بدنوّ التأثيرات السلبية على أعمالهم. أما نقيب سائقي السيارات العمومية بسام طليس، كان أول الأصوات التي ارتفعت اعتراضاً على اطلاق مشروع العدادات. وسأل طليس "هل الاولوية لعدادات الوقوف على الطرق، والتي ستزيد العبء على المواطن والموظف الذي سيدفع راتبه تكلفة لايقاف سيارته لتأدية واجبه الوظيفي او الاجتماعي؟ وألم يكن من الافضل استعمال اموال هذا القرض لشراء اراض لتأمين مواقف عامة مجانية تستوعب عدد السيارات المتزايد وتساهم في تنظيم النقل؟ أليس من الاجدى استعمال هذا القرض لإعداد خطة نقل وطنية شاملة طالما طالبنا بها مرارا وتكرارا؟

ولكن ... لأحد المطلعين على المشروع وجهة نظر أخرى: "لن تكون بحاجة الى دفع 2000 ليرة كلما قرّر موظف الموقف أن يحتفظ بالـ250 ليرة في جيبه كل يوم، ستكتفي بـ500 ليرة للنصف ساعة أو 1000 ليرة للساعة أو 2000 ليرة كحدّ أقصى للساعتين"